

# الركراكي يعيش يوم إستثنائي مع الجيل الجديد بقيادة المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم

عبدالحق خرباش 01.12.2022



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

الركراكي يعيش يوم إستثنائي مع الجيل الجديد بقيادة المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم  
عاش الركراكي الناخب الوطني والمدرّب للمنتخب الوطني المغربي لكرة القدم ، الذي إعتلا تدريب المنتخب لشهور فقط واستطاع خلق مدرسة للعب الجماعي وحب اللعب للبلد وللجمهور للتتويج وكسر طابو النظر للآخرين أنهم أقوياء.. بل فرض الثقة والطموح والجاهزية للدفاع عن القميص الوطني .

في ذات السياق ، عقلية الركراكي تقبلها كل الاعبين وجعلتهم يثقون في أنفسهم ومدربهم وبلدهم ، الإستثناء بعد نكسة 36 سنة ، جعل الجيل الجديد يعيش الثقة في الكفاءات وهذا ما حدث بكأس العالم بقطر ، التعادل مع وصيف كأس العالم كرواتيا ، الإنتصار على أقوى المنتخبات مصنّف عالميا ، وكذلك الفوز بلقب تصدر مجموعة الموت . في السياق المتصل ، أصبح المنتخب المغرب لكرة القدم ضمن 10 فرق عالمية مرشحة للفوز بكأس العالم حسب الفيفا .

بعد الإنتصار وحب التفكير في مقابلة إسبانيا يوم الثلاثاء المقبل ، بحكم توسع الطموح ، من حق الركراكي رفع السقف ومعه المنتخب المغربي وثقة الجامعة الملكية لكرة القدم والشعب المغربي ، الطموح مع الجاهزية نصل لمبتغانا وهذا سيكون بإذن الله ، وأيضا

الأهم هو ربح المباراة لأن الجمهور يريد النتيجة فقط والفوز .  
الثقة والكفاءة والجرأة قوة الناخب والمدرّب معا ، وكذلك مع  
الإنجاز يحلا السهر وهذا ما وقع اليوم ، جماهير العالم والدول  
الصديقة وجماهير المملكة المغربية عاشوا السهر بحكم النتيجة وهذا  
هو الأهم .



صاحبة السمو الملكي الأميرة للا  
حسناء تقيم حفل استقبال على  
شرف أعضاء لجنة التراث الثقافي  
غير المادي باليونسكو

عبدالحق خرباش، 30.11.2022.



كاتبة صحفية ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت  
[صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء تقيم حفل استقبال على شرف  
أعضاء لجنة التراث الثقافي غير المادي باليونسكو

أقامت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، رئيسة مؤسسة المحافظة  
على التراث الثقافي لمدينة الرباط، حفل استقبال على شرف وفد  
منظمة (اليونسكو)، الذي تقوده المديرية العامة للمنظمة السيدة  
أودري أزولاي، والذي يشارك في أشغال الدورة السابعة عشرة للجنة  
الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي.

وشكل حفل الاستقبال مناسبة، استحضرت خلالها صاحبة السمو الملكي  
والمديرة العامة لليونسكو التعاون المستمر منذ عشر سنوات بين  
المؤسسة والمنظمة الأممية في ما يخص تدبير تراث مدينة الرباط،  
المدرج سنة 2012 ضمن قائمة التراث العالمي للإنسانية، حيث تم  
تصنيف 348 هكتارا، تشمل ثمانية معالم تاريخية مما يجعل عاصمة  
المملكة تراثا عمرانيا يزاوج بين القديم والحديث.

وتقوم مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط بوضع  
وتحديد سياسة طموحة لتحسيس ساكنة مدينة الرباط وزوارها. إذ لا  
يمكن الحفاظ على تراث أي مدينة بشكل مستدام إلا عندما يدرك سكانها  
قيمه ويتشبهون به.

إثر ذلك، استقبلت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، أعضاء  
لجنة التراث الثقافي غير المادي، بحضور السيد محمد المهدي بن  
سعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، والسفير سمير الدهر، الممثل  
الدائم للمملكة المغربية لدى اليونسكو.

وأعربت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، بهذه المناسبة، عن  
متمنياتها بالنجاح لأشغال اللجنة.

وأشادت السيدة أودري أزولاي، في تصريح للصحافة، بالتعاون المثمر  
بين المؤسسة واليونسكو، في مجال حماية التراث الثقافي لمدينة

الرباط، منوهة بزخم هذا التعاون الذي يزداد تطورا وخاصة في مجالات التربية والتحسيس بالقضايا المرتبطة بالتراث.

وتشارك مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط في أشغال الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، من خلال تنظيمها، لمعرض حول فن "الزربية الرباطية"، بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل ودار الصانع، سيستمر إلى غاية 3 دجنبر المقبل.

وتستمد هذه "الزربية"، الأصيلة والحضرية والفريدة من نوعها في المغرب، تصميمها من التقاليد الأناضولية والفارسية والمغربية. كما تعد عنصرا مرجعيا للتراث غير المادي للعاصمة، ومؤهلا للانضمام إلى قائمة التراث العالمي.

وقد تم إنشاء مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل الحفاظ على التراث المادي وغير المادي، والطبيعي لعاصمة المملكة. وقد تم إدراج جزء من المدينة منذ سنة 2012 في قائمة اليونسكو للتراث العالمي تحت عنوان: "الرباط، عاصمة حديثة ومدينة تاريخية : تراث مشترك".

وتطور المؤسسة برامج تركز على ثلاثة محاور أساسية وهي التربية والتحسيس وتطافر الجهود. ويشكل تراث مدينة الرباط، الذي يعد رافعة قوية للإدماج والتماسك، محركا حقيقيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وهكذا، تقوم المؤسسة بأنشطة بشكل منتظم لاكتشاف التراث لفائدة ساكنة الرباط، وخاصة الشباب منهم، من أجل خلق شعور بالارتباط يضمن احترام وصون ذاكرتهم. وتستهدف برامج المؤسسة مختلف فئات المجتمع، والمهنيين والمؤسسات، وخاصة الشباب.

وتقوم المؤسسة بإعداد، في إطار برامجها التربوية، أدوات بيداغوجية، ومنصات مرقمنة للوساطة للتراث الثقافي من خلال برنامج "رقمنة التراث". وتنظم كذلك ورشات علمية يتم خلالها استدعاء خبراء من جميع القارات، لتبادل وتقاسم والنهوض بالمهمة النبيلة المتمثلة في المحافظة على التراث الثقافي القديم و المعاصر.

ويجمع العمل المنجز وفق منهجية تشاركية، بين الخبرات والموارد، وبين الفاعلين المؤسساتيين، من القطاع العام والخاص، بهدف التأكيد على ضرورة حماية التراث في المملكة.



# هذه حظوظ المنتخبات العربية في التأهل للدور الثاني من المونديال

عبدالحق خرباش، 30.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، نت العربي الجديد

كشف الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" عبر موقعه الرسمي، عن وضعية كل المجموعات، وفرص المنتخبات في التأهل للدور الثاني من نهائيات كأس العالم 2022، مع انطلاق منافسات الجولة الثالثة والأخيرة من الدور الأول، حيث ضمنت منتخبات فرنسا والبرتغال والبرازيل فقط التأهل.

تسعى 3 منتخبات عربية للتأهل للدور ثمن النهائي، وذلك بعدما خسر منتخب قطر فرصه في التأهل منذ الجولة الثانية، عقب خسارته ضد منتخب السنغال وهزيمته ضد الإكوادور. يخوض منتخب تونس، اليوم الأربعاء، مباراة حاسمة من أجل التأهل للدور الثاني عندما يواجه المنتخب الفرنسي، وسيكون "نسور قرطاج" الذين يملكون نقطة واحدة

في رصيدهم، مطالبين بالانتصار على "الديوك"، وأي نتيجة غير الفوز ستقصيهم آليا، وحتى عند الانتصار فإنّ منتخب تونس سينتظر نتيجة مواجهة الدنمارك وأستراليا. في حال انتصر منتخب أستراليا الذي يملك 3 نقاط على الدنمارك، فإنّ تونس ستودع المونديال رسميا، أما في حالة نهاية اللقاء على نتيجة التعادل، فإنّ المنتخب التونسي سيتأهل باعتبار فارق الأهداف بما أنّ أستراليا سجلت هدفين وقبلت أربعة أهداف، بينما لم تسجل تونس أي هدف وقبلت هدفاً واحداً.

وفي حال انتصر منتخب الدنمارك الذي يملك نقطة واحدة، فذلك يعني أنه سيتعادل في عدد النقاط مع تونس، وبالتالي فإنّ فارق الأهداف سيكون حاسماً، ولهذا فإنّ أفضل نتيجة لتونس هي الفوز على فرنسا، ونهاية مواجهة الدنمارك وأستراليا بتعادل. يخوض منتخب السعودية مباراة قوية في المجموعة الثالثة ضد المكسيك، ويضمن الفوز للسعودية التأهل آليا دون انتظار نتيجة لقاء الأرجنتين وبولندا، أما في حال تعادل السعوديين مع المكسيك فإنّ انتصار بولندا على الأرجنتين يضمن تأهلهم، وفي حال انتصرت الأرجنتين على بولندا، وتعادل السعودية، فإنّ فارق الأهداف هو الذي سيحسم المركز الثاني بين السعودية وبولندا.

وفي حال انتهت المبارتان في هذه المجموعة على نتيجة التعادل، فإنّ منتخب السعودية سيُغادر البطولة بما أنه قبل 3 أهداف وسجل هدفين، بينما سجلت الأرجنتين التي تملك أيضاً 3 نقاط، 3 أهداف وقبلت هدفين.

أمّا منتخب المغرب، الذي يملك في رصيده 4 نقاط في المجموعة السادسة، فسواجه المنتخب الكندي، غداً الخميس، ويكفيه التعادل للتأهل رسمياً للدور المقبل، دون انتظار نتيجة مواجهة بلجيكا وكرواتيا، كما أنّ الانتصار يضمن له بنسبة كبيرة المركز الأول، خاصة في حال فوز بلجيكا أو تعادلها. ما في حال الهزيمة ضد كندا، فيمكن للمغرب التأهل في حال لم تخسر بلجيكا من كرواتيا، أما في حال تعادل بلجيكا وكرواتيا فيجب ألا يخسر منتخب المغرب بفارق كبير، وهذه الفرضيات تضع "أسود الأطلس" في الدور الثاني بنسبة كبيرة للغاية، حيث يبدو المنتخب العربي قادراً على التأهل متصدراً نظراً لأنّ منافسه الكندي ودّع البطولة.



# تدشين المحطة الطرقية الجديدة للرباط

عبدالحق خرباش، 28.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجزيرة حقيقة نيوز، نت  
ميديا نيوز.كوم و و.م.ع

أشرف الملك محمد السادس، اليوم الاثنين 28 نونبر، على تدشين المحطة الطرقية الجديدة للرباط، وهو مشروع يهيكل المدخل الجنوبي لمدينة الرباط، ويساهم في تحديث قطاع النقل بين المدن على مستوى عاصمة المملكة، وكذا تعزيز إشعاع صورة المدينة وتعزيز جاذبيتها.

وتتوفر المحطة الطرقية الجديدة للرباط، التي تندرج في إطار أهداف البرنامج المندمج لتنمية مدينة الرباط "الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية"، على 46 رصيفا لحافلات نقل المسافرين وموقفا لركن الحافلات لمدة طويلة (22 مكان)، في مقابل 38 رصيفا بالمحطة الطرقية القديمة "القامرة".

وبإمكان المحطة الطرقية الجديدة، التي تتوفر أيضا على موقف خارجي للسيارات وسيارات الأجرة ومنطقة للإنزال والتوقف المؤقت فضلا عن فضاءات للإطعام ومحلات تجارية، استقبال أزيد من عشرة آلاف مسافر يوميا، في مقابل 6000 مسافر بالنسبة للمحطة القديمة، كما تحتضن مركزا تجاريا يضم 40 محلا تجاريا فيما لم تتوفر محطة "القامرة" سوى على 15 محلا.

ويعكس هذا المشروع، الذي تطلب إنجازه تعبئة استثمارات بقيمة 245 مليون درهم، العزم الوطيد لجلالة الملك على تمكين مدينة الرباط من بنيات تحتية في مستوى مكانتها وتستجيب لانتظارات السكان المقيمين والزوار.

وفضلا عن بنائها وفق هندسة معمارية متفردة تزاج بين الأصالة والمعاصرة، وتوفيرها لولوج مباشر للطريق للسيار الرباط -الدار البيضاء، فقد تم تشييد هذه المحطة الجديدة على مساحة أرضية تفوق مساحتها 8 هكتارات، بالمداخل الجنوبي للطريق للسيار الرباط -الدار البيضاء وعلى مقربة من المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله.

وتستجيب المحطة الطرقية، التي أعطى صاحب الجلالة انطلاقة أشغال إنجازها في أكتوبر 2017، لضوابط معمارية حديثة تتيح تثمين الفضاءات الداخلية، من أجل تدبير سلس لحركة المسافرين، وتعزيز جاذبية المحيط الخارجي وضمان مقومات الأمن والسلامة وجودة الخدمات.

وتعتبر المحطة الطرقية الجديدة للرباط بنية لوجيستكية من الجيل الجديد، حيث تعتمد في تسييرها على نظام معلوماتي متكامل للتدبير يمكن من تحسين ظروف استقبال وإرشاد المسافرين، وضمان إدارة مثلى لعمليات نقل المسافرين واللوجيستك بالإضافة إلى تسهيل عمليات اقتناء تذاكر السفر.

وبالإضافة إلى ضمانه لربح أكبر للوقت يساعد هذا النظام في معرفة أوقات انطلاق ووصول الحافلات ومساورها مما يسهل عملية البحث عن الرحلات وتفاذي الوسطاء ومكافحة كل زيادة غير مشروعة في أسعار التذاكر، وذلك من أجل النهوض بقطاع النقل الطرقي للمسافرين الذي يمكن من ربط مختلف مدن المملكة ويضمن فرص شغل مهمة.

كما تضم المحطة الجديدة بنيات تحتية وتجهيزات متنوعة، تمكن المسافرين وزوارها، من الحصول على أفضل الخدمات في احترام تام لشروط الأمن والسلامة. وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على مهنيي النقل الذين ستتوفر لهم ظروف جيدة للاشتغال استجابة لتطلعاتهم وانتظاراتهم، لتمكينهم من تحسين تنافسيتهم والرفع من رقم معاملاتهم وصون كرامتهم.

من جهة أخرى، وبحكم الموقع الاستراتيجي للمحطة الطرقية الجديدة وارتباطها بشبكة الطرق الوطنية والطرق السيارة، سيساهم هذا النموذج في الحد من اختناق حركة مرور الحافلات داخل مدينة الرباط،

وخفض معدل التلوث، علاوة على التدبير الأمثل لنقل المسافرين، لاسيما من خلال ربط المحطة الطرقية بشبكة المواصلات الحضرية.

وتأتي المحطة الطرقية الجديدة للرباط، ذات القيمة المضافة العالية، لتنضاف إلى مختلف المشاريع والمبادرات التي يقودها جلالة الملك، أيده الله، الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق تنمية مندمجة، ومستدامة وشاملة لجميع مدن المملكة.

وعلى هامش حفل التدشين، وبعين المكان، تقدمت للسلام على جلالة الملك، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة السيدة أودري أزولاي.

وبهذه المناسبة، أجرى جلالة الملك مباحثات مع السيدة أزولاي همت صون وحماية التراث غير المادي.



## في سبيل الحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري الذي راكمته الإنسانية جمعاء .

عبدالحق خرباش. .2022.11.28



كاتب صحفي ومدير النشر للـجريدة حقيقة نيوز، نت  
في سبيل الحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري الذي راكمته  
الإنسانية جمعاء.

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى  
المشاركين في أشغال الدورة الـ17 للجنة الحكومية لصون التراث  
الثقافي غير المادي التابعة لليونسكو، والتي افتتحت أشغالها  
اليوم الإثنين بالرباط.

وفي ما يلي النص الكامل للرسالة الملكية التي تلاها الأمين العام  
للحكومة السيد محمد جوي : " الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على  
مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن نتوجه إليكم اليوم، بمناسبة انعقاد  
الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي  
غير المادي، لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة  
(اليونسكو).

وإذ نرحب بكم ضيوفا كراما على أرض المملكة المغربية، فإننا نعرب  
لكم عن تقديرنا لما تبذلونه جميعا من جهود دؤوبة، في سبيل الحفاظ  
على الموروث الثقافي الحضاري، الذي راكمته الإنسانية جمعاء.

كما نرحب بالسيدة أودري أزولاي، المديرية العامة لليونيسكو، مشيدين بالجهود التي ما فتئت تبذلها من أجل تعزيز مهمة المنظمة في إرساء السلم والتضامن والتفاهم بين الشعوب والثقافات.

وإن اختيار مدينة الرباط لاحتضان أشغال هذا الملتقى، ليس اعتباطيا، وإنما يأتي نتيجة للإشعاع الثقافي الكبير لهذه المدينة العريقة، التي تعتبر قطبا ثقافيا عالميا. فقد تم اختيارها عاصمة للثقافة الإفريقية لسنة 2022، وللثقافة في العالم الإسلامي لنفس السنة.

كما أن موقعها الجغرافي المتميز، جعل منها محورا تعاقبت عليه حضارات مختلفة، فينيقية ورومانية وإسلامية وأندلسية وأوربية، مما أهّلها لتصبح تراثا عالميا من قبل اليونسكو سنة 2012.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تنعقد هذه الدورة بعد مرور تسع عشرة سنة على اتفاقية التراث العالمي غير المادي، التي تحقق بفضلها تقدم كبير في العديد من المجالات المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي، وباتت الدول الموقعة على الاتفاقية تتناول قضايا التراث الثقافي غير المادي من مفهوم واحد، أساسه المحافظة عليه وتطويره وتثمينه.

فمنذ دخول اتفاقية التراث العالمي غير المادي حيز التنفيذ، أصبح هذا الهدف يشكل تحديا هاما في مجال العلاقات الدولية، يستوجب التصدي لمحاولات الترامي غير المشروع على الموروث الثقافي والحضاري للدول الأخرى.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم، بات من الضروري العمل على إبراز إشعاع التراث غير المادي الذي تتوفر عليه الدول، والخروج بتدابير للحفاظ عليه، من خلال النهوض بأهداف الاتفاقية.

وهو ما يحرص المغرب على الالتزام به، منذ المصادقة على هذه الاتفاقية في يوليو 2006، حيث يتوفر، إلى حدود اليوم، على أحد عشر عنصرا مسجلا بقائمة التراث غير المادي العالمي لليونسكو، آخره فن «التبوريدة»، الذي تم تسجيله خلال السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، التزاما منها بالنهوض بالتراث الثقافي غير المادي، تقوم بدور هام في حمايته، سواء عبر تعزيز ترسانتها القانونية في هذا المجال، والمشاركة الفعالة في تنزيل مضامين اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، التي ساهمت في صياغتها ؛ أو من خلال العمل على إعداد قوائم جرد للتراث، وجعلها إرثا إنسانيا حيا، انسجاما مع روح هذه الاتفاقية.

وفي هذا الإطار، وقع المغرب على جميع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف منظمة اليونسكو في مجال التراث، وقام بملاءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما شاركت بلادنا في مختلف البرامج المرتبطة بالمحافظة على التراث، وساهمت في صندوق التراث الثقافي غير المادي.

وفي سياق تعزيز العناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها للتراث الثقافي، وتفعيلا لمضامين الاتفاقية، نعلن اليوم عن إحداث مركز وطني للتراث الثقافي غير المادي، مهمته تثمين المكتسبات المحققة في هذا المجال.

وفي إطار المهام المنوطة به، سيقوم هذا المركز بمواصلة عمليات الجرد المنهجي للتراث الوطني في مختلف مناطق المملكة، وإنجاز قاعدة بيانات وطنية خاصة بذلك، وتنظيم تكوينات علمية وأكاديمية لتقوية قدرات الممارسين لتنفيذ تدابير الصون، وتربية الناشئة والتعريف بأهمية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تتبع نجاعة الآليات المعتمدة للحفاظ على العناصر المغربية المدرجة على قوائم التراث العالمي، وكذا إعداد ملفات الترشيحات الخاصة ببلدنا.

وفي نفس السياق، عملت بلادنا على تنظيم ورشات وندوات علمية، وملتقيات دولية، وتظاهرات ثقافية، من أجل الصيانة المستمرة للتراث الثقافي غير المادي وتثمينه، والذي نعتبره رمزا للهوية وعنصرا أساسيا في ذاكرتنا، حاملا لمبادئنا وقيمنا المشتركة، وقابلا للنقل إلى الأجيال القادمة. كما تقوم بمبادرات هادفة للتكوين والتحصيل العلمي وتحسيس الناشئة بتلكم القيم.

ومن جهة أخرى، أطلقت المملكة المغربية عدة دراسات أنثروبولوجية، بغية تحيين تصنيف التراث الثقافي غير المادي، وذلك في سياق المبادرات الرامية إلى تعزيز إشعاعه، فضلا عن مجهوداتها الدؤوبة وتعاونها الوثيق مع منظمة اليونسكو.

ولا يفوتنا أن نؤكد بهذه المناسبة، عزمنا الراسخ على الرفع من

مستوى هذا التعاون، مؤكداين حرص بلادنا الدائم على الانخراط الفعال والمسؤول في العمل الدولي متعدد الأطراف.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الثقافة ليست فقط تعبيرا عن الإبداع، وإنما هي كذلك مرآة للحضارات، وضرورة أساسية في حياتنا اليومية، فهي غذاء للروح والفكر، وربط الماضي بالحاضر. كما تشكل صلة وصل بين الفرد ومجتمعه.

ولابد من التأكيد اليوم، على أن التراث الثقافي شهد تطورا كبيرا، فهو لم يعد مجرد مآثر تاريخية أو قطع آثار، بل إنه يشمل العادات والتقاليد، والتعبيرات الحية الموروثة عن أسلافنا، والمنقولة للأجيال القادمة، كالتقاليد الشفهية، والعروض الفنية، وحتى الممارسات المجتمعية. وهناك من قد يمتدح قيمة المحافظة عليه، وتثمينه وصونه ليبقى مرجعا للأجيال القادمة.

ولا تفوتنا الفرصة هنا، للتذكير بأنه من أجل رفع التحديات العديدة التي تواجه الحفاظ على الموروث الثقافي؛ يتعين على الجميع دعم كافة الجهود المبذولة في مجال النهوض بالبحوث العلمية، وتشجيع الباحثين والمهتمين بحماية مكتسباتنا التراثية.

وفي هذا الصدد، ندعو لتعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف، في مجال حماية التراث الثقافي غير المادي، وتبادل التجارب والأفكار في سبيل صونه، والبحث عن أنجع السبل لتربية الناشئة على أهمية تراثنا والاهتمام به، كإرث بشري غني بروافده الثقافية المتعددة، وروابطه التاريخية الضاربة في عمق التاريخ.

كما نشدد على ضرورة رقمنة الموروث الثقافي الغني، ومكونات التراث غير المادي، تماشيا مع تطور العصر، وما يعرفه عالمنا من تحديات رقمية وتكنولوجية.

ولضمان اهتمام أطفالنا بما خلفه أسلافنا من تراث ثقافي، يتعين مواكبة التحولات الرقمية، والانخراط في تقديم محتويات رقمية قيّمة، تعزز رف بالتراث الثقافي، بموازاة مع الحامل الورقي وغيره، فلكل منها أهميته في هذا المجال.

ولنا اليقين بأن هذه الدورة، تشكل فرصة سانحة أمام وفود الدول

المشاركة، والخبراء والمهتمين بالتراث الثقافي، لبلورة رؤية علمية موضوعية، والخروج بتوصيات وحيهة وفعالة، تتوخى الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وصيانتة، وتقديم خلاصات تساعد على تطويره والنهوض به.

وختاما، نتمنى لكم جميعا كامل التوفيق والسداد، مع مباركتنا لأعمال لجننتكم، مرحبين بكم مرة ثانية، في بلدكم الثاني المغرب، وبين أهل عاصمته، مدينة الرباط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته“.



## فوز مستحق للسعودية ضد الأرجنتين

عبدالحق خرباش، 22.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت  
فوز مستحق للسعودية ضد الأرجنتين  
مصادر متطابقة

حقق منتخب السعودية أولى مفاجآت كأس العالم 2022 في قطر، وقلب  
تأخره بهدف إلى فوز 2-1 على منتخب الأرجنتين، أحد أبرز المرشحين  
للتتويج باللقب.

وجاء الفوز السعودي ليضع حدًا لسلسلة تاريخية لمنتخب الأرجنتين،  
وليحرمه من معادلة الرقم القياسي الذي بحوزة منتخب إيطاليا،  
وبلوغ المباراة الـ37 في سلسلة "بلاهزيمة"؛ إذ إن رفاق دي ماريا  
لم يتجرّعوا مرارة الهزيمة طوال 36 مباراة، على مدى السنوات الـ3  
الأخيرة.

وتعود الخسارة الأخيرة للأرجنتين إلى الثاني من يوليو/تموز 2019  
عندما سقطت أمام غريمته التقليدية في أميركا الجنوبية البرازيل  
صفر-2، في نصف نهائي كوبا أميركا، وحققت بعدها الفوز في 25  
مباراة، وتعادلت في 11.

وكسرت السعودية سلسلة سلبية لازمتها في مشاركتها الخمس السابقة  
في المباريات الافتتاحية، عندما أخفقت في الفوز في أي منها: (4  
هزائم، وتعادل واحد)، قبل أن تحقق نصرًا مدويًا اليوم. وهذا  
رابع فوز للسعودية في تاريخها بكأس العالم، بعد المغرب (2-1)،  
وبلجيكا (1-0) في 1994، ومصر (2-1) في 2018.

ودخلت الأرجنتين البطولة وهي من أبرز المرشحين لاحتراز اللقب بقيادة  
نجمها ليونيل ميسي -أفضل لاعب في العالم 7 مرات- الذي يخوض -على  
الأرجح- آخر مشاركة له في النهائيات، بعد 5 مشاركات فيها.

وأمام 88 ألف متفرج في ملعب لوسيل، بدأ المدرب الفرنسي هيرفيه  
رينارد المباراة بالتشكيلة ذاتها التي خسرت المباراة الودية

الأخيرة أمام كرواتيا في الرياض -الأربعاء الماضي- بقيادة القائد  
المخضرم سلمان الفرج، والجناح سالم الدوسري.

ولم تمض دقيقتان حتى مرر الجناح أنخل دي ماريا كرة عرضية داخل  
المنطقة، ووصلت إلى ميسي -غير المراقب- ليسدد كرة زاحفة تصدى  
لها الحارس محمد العويس ببراعة.



الكعب العالي بفضل رجل من  
العيار الثقيل سي عبد العالي  
بو عرفى

عبدالحق خرباش، 19.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت  
أرشيف أعتز به

□ عبد العالي بوعرفي - تيفلت بريس

أبان موقع تيفلت بريس عن الكعب العالي بفضل رجل من العيار الثقيل  
سي عبد العالي بوعرفي يوم الحادثة وواكب دخولي إلى المستشفى حتى  
شفيت جزاك الله بألف خير

تعرض يوم أمس الثلاثاء 17 شتنبر 2019 عبد الحق خرباش مدير موقع  
حقيقة نيوز لحادث سير خطير بمدينة تازة ، أصيب على إثره إصابة  
وصفت بالخطيرة ولقد تم نقله على مستوى السرعة إلى المستشفى  
الإقليمي ابن باجة بمدينة تازة حيث أجريت له عملية جراحية مستعجلة  
لاستئصال الطحال كلت بالنجاح.

متمنياتنا للزميل عبد الحق خرباش مدير الجريدة الإلكترونية حقيقة  
نيوز بالشفاء العاجل ، ليعود إلى نشاطه المعتاد لنقل الخبر وتقريب  
متابعيه من كافة الأحداث المحلية والوطنية والدولية .

ونتمنى من المسؤولين بمدينة تازة الوقوف إلى جانب هذا الرجل في  
محنته لأنه قدم الكثير في المجال الإعلامي لمدينة تازة التي يحبها  
حتى النخاع ويعتبر من ابنائها البررة



# نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكي يحل بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت

عبدالحق خرباش.. 11.11.2022.





كاتب صحفي و مدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، ن  
نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكية يحل بالمركز الوطني  
لتكوين الأطر بتيفلت  
بلاغ صحفي

قام السيد Tobin BRADLEY نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية  
الأمريكي المكلف بالمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون  
بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يوم أمس الخميس بزيارة إلى  
المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت، التابع للمندوبية العامة  
لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث وجد في استقباله السيد المندوب  
العام محمد صالح التامك.  
واستمع السيد Tobin BRADLEY إلى عرض مفصل قدمه مدير المركز، تطرق  
فيه إلى مختلف البرامج التكوينية التي يقدمها المركز لموظفات  
وموظفي المندوبية العامة، سواء في إطار التكوين الأساسي أو  
المستمر أو المتخصص. كما استعرض مدير المركز مختلف الشراكات التي  
تربطه بعدد من المنظمات الدولية والجهات المكلفة بتدبير السجون  
في عدد من الدول، وهو ما يسمح بتبادل أكبر للتجارب والخبرات بين  
مختلف هذه الأطراف.

بعد ذلك، قام السيد Tobin BRADLEY مصحوبا بالسيد المندوب العام  
بجولة بين مختلف مرافق المركز، حيث اطلع على مجموعة من الدروس  
النظرية والتطبيقية المقدمة للمتدربين، كما اطلع على التجهيزات  
الحديثة التي يضمها المركز، والتي تساعد على توفير أفضل الظروف  
للمؤطرين والمتدربين على حد سواء.

وقد ناقش الطرفان سبل تطوير الشراكة القائمة بينهما، خاصة في  
مجال تكوين الموظفين من أجل الرقي بالمركز الوطني لتكوين الأطر  
بتيفلت ليصبح منصة إقليمية للتكوين لفائدة مختلف الدول، خاصة  
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.



# السيد عبد النباوي: المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في تدبير الإجراءات والمساطر القضائية

عبدالحق خرباش.. 10.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت  
وكالات  
السيد عبد النباوي: المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في

## تدبير الإجراءات والمساطر القضائية

قال الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، السيد محمد عبد النباوي، اليوم الخميس بالرباط، إن "المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في تدبير الإجراءات والمساطر القضائية، وتدخل في إطار الدور الذي أناطه الدستور بالقاضي في حماية الحقوق والحريات.

وأضاف السيد عبد النباوي، خلال الجلسة الافتتاحية ليوم دراسي نظمه كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حول موضوع "التنسيق المؤسسي". نحو تصور مشترك لتكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، أن "انخراطنا في هذه الشراكة يعتبر منبرا مناسباً للإمام الدقيق بقانون حماية المعطيات، ويوفر لنا، مع شركائنا فرصة سانحة لوضع تصورات منسجمة لتأمين الخدمات القضائية مع حماية المعطيات الشخصية في نفس الوقت".

وقال إن المملكة تولي عناية كبيرة لحماية الحياة الخاصة للأفراد وما يرتبط بها من حقوق، باعتبارها أول دولة في المنطقتين العربية والإفريقية تنال الاعتماد لدى المؤتمر الدولي لمندوبي حماية المعطيات والحياة الخاصة، خلال الدورة 33 المنعقدة بمدينة مكسيكو في نونبر 2011، مضيفاً أن المملكة انضمت بتاريخ 28 ماي 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108، فضلا عن اعتمادها هذه السنة للقانون رقم 53.21، الذي تمت بموجبه الموافقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية المذكورة، الموقع بstrasبورغ بتاريخ 10 أكتوبر 2018.

وسجل السيد عبد النباوي أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يشارك اليوم، إلى جانب رئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في هذا العمل التنسيقي من أجل التعاون البناء، والتنسيق المحكم لتكريس حكمة جيدة للمرفق العمومي، توفر الحماية الكافية للمعطيات الشخصية.

واستحضر، في هذا الصدد، عددا من التوجيهات والرسائل الملكية السامية ذات الصلة بالموضوع، لا سيما خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 20 غشت 2019، الذي سطر فيه الأولويات التي ينبغي أن تنكب عليها لجنة النموذج التنموي الجديد في المهام التي أسندت إليها، إذ قال

جلالته إن "المسؤولية مشتركة، وقد بلغنا مرحلة لا تقبل التردد أو الأخطاء، ويجب أن نصل فيها إلى الحلول للمشاكل، التي تعيق التنمية ببلادنا. وهنا أقول، بأننا لا ينبغي أن نخجل من نقط الضعف، ومن الأخطاء، التي شابت مسارنا، وإنما يجب أن نستفيد منها، وأن نتخذها دروسا لتقويم الاختلالات، وتصحيح المسار".

كما ذكر بخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2014، الذي اعتبر فيه جلالته أن "الحكامة الجيدة هي عماد نجاح أي إصلاح، والدعامة الأساسية لتحقيق أي استراتيجية لأهدافها"، كما أن خطاب العرش لسنة 2017 أكد أن "مسؤولية وشرف خدمة المواطن، تمتد من الاستجابة لمطالبه البسيطة، إلى إنجاز المشاريع، صغيرة كانت، أو متوسطة، أو كبرى"، وأضاف جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2020-2021 أن "نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

واعتبر السيد عبد النباوي أن حكمة المرافق العمومية من أهم المؤشرات التي تعتمدها الدول المتحضرة كركن أساسي لدولة القانون والمؤسسات، وهي تجسد في تطبيقاتها الدليل على ديمقراطية المجتمعات.

وأوضح أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في مخططة الاستراتيجية 2021-2026، خصص توجهها محوريا يتعلق بالارتقاء بفعالية منظومة العدالة، يسعى عبره إلى تحسين جودة الخدمات القضائية من خلال الحرص على ضمان إصدار الأحكام وتنفيذها داخل أجل معقول، والقضاء على القضايا المزمنة، وتقوية ثقة المتقاضين بالقضاء، وتحقيق الأمن القضائي من خلال نشر الاجتهاد القضائي، بالإضافة إلى السعي إلى تجويد الأحكام القضائية، بهدف إنشاء علاقة بين المواطن والمجلس، قوامها الإنصات والاحترام المتبادلين، وأساسها إرساء الحكامة الارتفاقية وإعمال التدابير التي تقتضيها حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وأضاف أن المجلس، تفعيلا لهذه التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال، قام بعدة مبادرات، أهمها توجيه عدة دوريات تتعلق بضمان النجاعة القضائية وتحسين ظروف استقبال المشتكين، كما قام بنشر أكثر من 8000 قرار قضائي لمحكمة النقض على موقعه الإلكتروني، قصد تمكين العموم من الاطلاع عليها مجانا. وهي الجهود التي يتوخى منها توفير الأمن القضائي والرفع من جودة الخدمات القضائية، الذي

يشكل جوهر حكمة المرفق القضائي.

وسجل السيد عبد النباوي أن المرفق العام، لا سيما القضائي يتعامل يوميا مع كم هائل من البيانات الشخصية، تمس مباشرة الحياة الخاصة للأفراد، التي تعد من أهم الحقوق التي شملها الدستور والقانون بالحماية، لذلك يعتبر الحفاظ على سرية هذه البيانات ومعالجتها بشكل دقيق وسليم، أحد الضوابط الهامة لحكمة المرفق العمومي، مع الحرص على التنزيل الدقيق للأحكام القانونية ذات الصلة.

يذكر أن هذا اللقاء الدراسي، الذي عرف حضور ممثل عن وزارة العدل وخبراء وملحقين قضائيين وكذا ممثلي مختلف الهيئات والمؤسسات الدستورية وفعاليات من المجتمع المدني، ينظم في إطار التعاون المشترك وتظافر الجهود بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف تكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال تصور موحد.

وانكب المشاركون في اللقاء على دراسة عدد من المواضيع ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال محورين يهم الأول سبل تعزيز الحكامة في علاقتها مع المرتفقين، لا سيما الجانب المتعلق بمعالجة شكاياتهم ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويتعلق الثاني بكيفيات تعزيز حماية هذه المعطيات في علاقتها بنهج الحكامة.



# السيد الداكي.. تطور الظواهر الإجرامية يستوجب تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين وتكريس الحكامة في مجال حماية المعطيات الشخصية

عبدالحق خرباش.. 10.11.2022



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت وكالات

السيد الداكي.. تطور الظواهر الإجرامية يستوجب تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين وتكريس الحكامة في مجال حماية المعطيات الشخصية

قال الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، السيد مولاي الحسن الداكي، إن "ما أفرزه التطور التكنولوجي المتسارع من أشكال متطورة لبعض الظواهر الإجرامية، يستلزم تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين، تحقيقا لتكامل الأدوار في ما بينها وتكريسا للحكامة في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي".

وأوضح السيد الداكي، خلال الجلسة الافتتاحية ليوم دراسي نظمه المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حول موضوع "التنسيق المؤسسي.. نحو تصور مشترك لتكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، أن هذا الموضوع له راهنية كبرى بالنظر للبعد الحقوقي الذي يجسده، وللتحديات التي أصبحت تطرحها حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

خصوصا أمام بروز أشكال متعددة من الممارسات التي باتت تنتهك خصوصية الأفراد.

وأبرز أن المغرب كرس البعد الحمائي للحق في الخصوصية، من خلال تنصيب الفصل 24 من دستور 2011 على أن " لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، وأن لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها، ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها، كلا أو بعضا، أو باستعمالها ضد أي كان، إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون".

وأضاف السيد الداكي أنه على الرغم من إقامة الحماية الحقوقية والدستورية والقانونية للخصوصية، فإن الطفرة التكنولوجية وما أفرزته من تطورات في تقنيات المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية للأفراد، وظهور أنماط جديدة للجريمة في الفضاء المعلوماتي أصبح يهدد الخصوصية بمفهومها الواسع. ولقد ساهم في ذلك تزايد استخدام الوسائط الرقمية والإقبال الكبير على استخدام شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

وقال، بالمقابل، إن هذا التطور رغم تسهيله للتواصل واختزاله للزمن، أصبح مصدرا للعديد من الانتهاكات والخروقات الناتجة عن إساءة استعمال المعطيات الشخصية للأفراد و التي تعد عنصرا من عناصر حياتهم الخاصة، لاسيما عندما توضع هذه المعطيات بين أياد تستغلها لأهداف غير مشروعة، كالابتزاز والتهديد والسب والقذف والتشهير وغيرها من المظاهر التي باتت منتشرة في الفضاء المعلوماتي.

وفي هذا الإطار، أضاف السيد الداكي أنه بتاريخ 18 فبراير 2009 صدر القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي قنن عمليات تجميع وتخزين واستعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي وأقر أحكاما خاصة بالتزامات المسؤول عن المعالجة وحقوق الأشخاص المعنيين بها، كما رتب عقوبات إدارية وجنائية عند الإخلال بها، فضلا عن سن قوانين تهم حماية المعاملات التي تستعمل الأنظمة المعلوماتية والفضاء الرقمي، كما هو الشأن بالنسبة للقانون رقم 07.03 المتعلق بالمسار بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، والذي يهدف إلى مكافحة الجرائم المعلوماتية التي تخل بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والقانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، والذي يروم تأمين المعاملات التي تتم بطرق إلكترونية، إضافة إلى القانون رقم

31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك، والذي تضمن أحكاماً خاصة بالتعاقد الإلكتروني وعقود الاستهلاك المبرمة عن بعد وما يرتبط بها من ضمانات خاصة بحماية التوقيع الإلكتروني، وغيرها من النصوص القانونية الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

وأكد أن المشرع أوكل للنيابة العامة، بموجب القانون، جملة من الاختصاصات تتعلق بحماية الحياة الخاصة للأفراد، ومن هذا المنطلق وبالنظر للأدوار التي تضطلع بها رئاسة النيابة العامة في تنفيذ السياسة الجنائية، فقد جعلت من مسألة حماية الحياة الخاصة للأفراد إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الجنائية التي تسهر على تتبع تنفيذها.

وسجل أن رئاسة النيابة العامة بادرت إلى اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات والبرامج الهادفة إلى القيام بالأدوار المنوطة بها في هذا المجال، سواء على مستوى الخدمات التي تقدمها لفائدة المرتفقين أو على مستوى تقوية قدرات قضاة النيابة العامة لدى المحاكم في المجالات المتصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث حرصت رئاسة النيابة العامة، على مستوى تدبير التطبيقات الإلكترونية التي تقدم بواسطتها خدماتها للمرتفقين، على سلوك مختلف المساطر المعمول بها من أجل الحصول على الأذونات والتراخيص التي ينص عليها القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وفي إطار الإجراءات التي تعكس حرص رئاسة النيابة العامة على ضمان تفعيل الأمثل للمقتضيات القانونية في هذا الشأن، أكد السيد الداكي أن رئاسة النيابة العامة حصلت سنة 2019 على ترخيص من اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أجل معالجة البيانات الشخصية المحصل عليها من الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن جرائم الرشوة والفساد في مركز النداء الخاص بتلقي مكالمات التبليغ عن هذه الجرائم، كما حصلت خلال سنة 2020 على الإذن المسبق من اللجنة المذكورة من أجل معالجة طلبات الحق في الحصول على المعلومات في إطار تطبيق القانون 31.13، إضافة إلى حصولها أيضاً على ترخيص من نفس اللجنة من أجل إنشاء منصة إلكترونية خاصة بتلقي شكايات النساء ضحايا العنف، علاوة على حصولها على ترخيص من أجل معالجة المعلومات الشخصية للموارد البشرية العاملة برئاسة النيابة العامة.

وعلى مستوى دعم قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حماية

المعطيات الشخصية، قال إن رئاسة النيابة العامة بادرت إلى برمجة سلسلة من الورشات الجهوية لفائدتهم ولفائدة ضباط الشرطة القضائية من أجل ضمان التنزيل السليم للمقتضيات التي جاء بها القانون رقم 09.08.

وأضاف أن رئاسة النيابة العامة عملت أيضا على تأسيس شبكة لقضاة النيابة العامة المتخصصين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، على مستوى جميع محاكم المملكة، بغية خلق التخصص في هذا النوع من القضايا ومراكمة الخبرات حتى ينعكس ذلك إيجابا على مستوى أدائهم المهني في هذا المجال.

وفي إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين رئاسة النيابة العامة والهيئات المعنية بتطبيق القانون رقم 09.08، أبرز السيد الداكي أن رئاسة النيابة العامة قد وقعت على اتفاقية تعاون وشراكة مع اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بتاريخ 17 يوليوز 2019، إذ تهدف إلى تنسيق الجهود وتقاسم الخبرات، وتم في هذا الإطار الاشتغال مع اللجنة المذكورة على وضع محضر نموذجي لضبط مخالفات القانون 09.08 وذلك لتفادي أي اختلالات شكلية قد تؤثر على المتابعات القضائية.

وأكد أن هذا اللقاء، بعد 11 سنة من اعتماد القانون 09.08، سيكون فرصة سانحة للتقييم واستعراض وتدارس مختلف الإشكالات العملية التي تعترض التنزيل الأمثل له، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها، كما سيشكل هذا اليوم الدراسي مناسبة للوقوف على مستوى التنسيق والتعاون بين السلطات والمؤسسات والهيئات المعنية بتنزيل أحكامه، وذلك من أجل تعزيز هذا التعاون والتنسيق فيما بينها ومعالجة مختلف الصعاب المطروحة وذلك تفعيلا لمبدأ التعاون بين السلط الذي أقره دستور المملكة.

يذكر أن هذا اللقاء الدراسي، الذي عرف حضور ممثل عن وزارة العدل وخبراء وملحقين قضائيين وكذا ممثلي مختلف الهيئات والمؤسسات الدستورية وفعاليات من المجتمع المدني، ينظم في إطار التعاون المشترك وتضافر الجهود بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف تكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال تصور موحد.

وانكب المشاركون في هذا اللقاء على دراسة عدد من المواضيع ذات

الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال محورين يهتم الأول سبل تعزيز الحكامة في علاقتها مع المرتفقين، لا سيما الجانب المتعلق بمعالجة شكاياتهم ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بينما يتعلق الثاني بكيفيات تعزيز حماية هذه المعطيات في علاقتها بنهج الحكامة.

